

مدى فاعلية التجارة البينية للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية للدول العربية

د. محمد خالد علي بن زايد الفلاسي

باحث في شئون التنمية والمساعدات الخارجية

مهندس مدني أول

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الملخص

عملت الدول العربية على عدة محاور للتعاون الاقتصادي للتجارة البينية، والطبيعية والزراعية منها على وجه الخصوص، ومنها الاتفاقيات والمعاهدات، والقرارات العربية لتقوية الجوانب الاقتصادية، ومحاولة ربطها بالأسواق للعمل المشترك العربي. فقد شكلت الظروف الداخلية والخارجية للدول العربية حاجزاً أمام تفعيل أو إصدار قرارات داعمة للتجارة البينية العربية، مما أدى إلى تحمل الأعباء الاقتصادية وبالأخص للدول العربية الأقل نمواً، بدلاً من أن تشكل جوانب التعاون الاقتصادي سبلاً فعالة لتحقيق التنمية العربية للتجارة البينية، ومنها تمخض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

لهذا سعت دول عربية لإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بعض الدول، في حين أنه كان بالإمكان تحقيق نتائج تعود بالمصلحة العربية العامة، ولكن تباعد الرؤى، والصراعات الداخلية كانت أقوى من أن تتحد الدول العربية، وهو ما تحتاجه لتحقيق التطلعات العربية، وتوفير أرض خصبة لتقوية الروابط التعاونية العربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التجارة البينية، التجارة، التكامل الاقتصادي، الأوضاع الداخلية، العمل المشترك.

المقدمة

تزخر الدول العربية بموارد طبيعية متعددة، لتسهم في التنمية والتطوير المتعلقة بكافة المجالات، بحيث يلزم ذلك العمل وفق آليات توفرها الدول العربية للإسهام في التقدم العلمي المعزز لها. ومن هنا تتضح الآثار المترتبة على المستوى الإقليمي والدولي المحيط بالدول العربية، لما تتأثر به من آفاق التطوير التكنولوجي، وبعد إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعمة لها معنوياً ومادياً لتسهم في المجمع في التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

كما تسهم المشاريع الداعمة للتنمية المستدامة العربية لتقوية الروابط بينها تحت مظلة جامعة الدول العربية ومنظماتها، والاستثمار العربي الثنائي ومتعدد الأطراف في المجالات التي تحتاجها، والتي تكون أكثر فاعلية، وتكمن أهميتها في التصرف المحكم للطاقات البشرية والمادية.

كما أن الدول العربية تحتاج للتعاون، وتجاوز الخلافات بالطرق الدبلوماسية والسعي للحلول الاقتصادية لاستثمار الموارد التي تزخر بها، وبالأخص في الدول الأقل نمواً، والتي تفتقر للتقانات الحديثة للتطوير والعمل التشاركي في التنمية بالنسبة لها وللدول العربية الأخرى في إطار التجارة البينية العربية.

* تم استلام البحث في إبريل 2019، وقبل للنشر في يوليو 2019، وتم نشره في سبتمبر 2020.

الدراسات السابقة وتحليل جوانب الاختلاف

داسة (حسين، 1102)، بعنوان «التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي»، حيث ورد فيها أهمية احتياج الدول العربية للتجارة البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي بتجاوزها الاختلافات الأيديولوجية والسياسية لتحقيق المصالح المشتركة. وقد تناول العراقي التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المتمثلة في القيود الجمركية والمشكلات النقدية، وهو ما أبرز أهمية الإعفاءات الجمركية لتحقيق التنمية وشفافية المعلومات؛ فلجأ إلى حلول تمثلت في الاستفادة من التجارب الناجحة في تحقيق التكامل الاقتصادي، وإشراك القطاع العربي الخاص في عملية صنع القرار والمفاوضات والاستثمار في المجالات التي تعمل ضمن منطقة التجارة العربية الكبرى.

بينما تتناول الدراسة الحالية «مدى فاعلية التجارة البينية للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية للدول العربية» جوانب تقوية الاقتصاد العربي من الناحية المشتركة للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية على البعد الاستراتيجي، وإشراك الدول العربية مع الدول الأخرى في تبادل التكنولوجيا الحديثة والأبحاث في الاتفاقيات المبرمة؛ بالإضافة إلى تشجيع الدول الأقل نمواً في تحقيق التنمية بتشجيع استثمار الدول ذات الدخل الأعلى للاستثمار في الدول الأقل نمواً، بالتركيز على الموارد الطبيعية، والعمل على العمل التعاوني بين الدول العربية الاستفادة من ثروات كل دولة حسب مكوناتها وطبيعتها.

دراسة (أبو جامع، 2010)، بعنوان «التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى»، ودورها المحدود في التجارة البينية العربية والتسهيل من جانب، ودراسة التجارة في دولة فلسطين من جانب آخر، ولم تتجاوز نسبة 10.2% من إجمالي التجارة العربية لعام 2007، ويغيب الوعي في الجوانب الاقتصادية، وقد تزايدت نسبة نمو في الواردات عن نسبة النمو الصادرات، وافتقار المنتجات الفلسطينية للمزايا والتنافسية للمنتجات. كما يركز الباحث على المعوقات الداخلية والخارجية للتجارة الفلسطينية، ويذكر السياسات التي من شأنها تجاوز الأزمات وتحقيق النمو؛ أما في المنطقة العربية، فيرى الباحث أن عدة عوامل تختلف من دول إلى أخرى بالنسبة للدول العربية، كالصناعات والزراعة والمورد البشري، فيرجع السبب للأحوال السياسية بدلاً من العوامل الاقتصادية بحد ذاتها، فيقارنها بدول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت نسبة التجارة البينية فيها بالنسبة للتجارة الخارجية نحو 38% عام 1958، وارتفعت إلى نحو 70% في عام 2007. فيرى الباحث أن تقوم الدول بتفعيل وتقوية الاتفاقيات العربية بشكل أوسع، وإنشاء إدارات وطنية للتنسيق، وإقامة تدريب وتأهيل العاملين لرفع الكفاءة ومستوى الأداء، وخلق وتطوير البنى التحتية، وتوحيد السلطة الفلسطينية لمجال التجارة بما يعود بالنفع على الجوانب الاقتصادية، وتشجيع القدرات والصادرات، وتوفير التسهيلات للاقتصاد الفلسطيني، والسعي لإزالة القيود الخارجية عنها.

لذلك تركز الدراسة الحالية على الدول العربية في التجارة البينية، وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات في الموارد الطبيعية والتكنولوجية على المدى البعيد ككل، بينما يذكر الباحث بشكل خاص دولة فلسطين إلى جانب الدول العربية؛ كما تركز الدراسة على عقد الاتفاقيات والخبرات مع الدول الأخرى بالتعاون معها بشكل متعدد الأطراف لتحقيق التنمية والتطور التجاري، وهو ما لم يتم التركيز عليه من قبل الباحث، ولكن الاتفاق بين الدراستين يكمن في تجاوز الخلافات والأزمات بين الدول لتحقيق النمو الاقتصادي.

دراسة (Antunes, 2012)، بعنوان «The Effects of International Trade on Economic Growth: An empirical Comparison between Portugal and the Netherlands»، وتعني «أثر التجارة العالمية على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية مقارنة بين البرتغال وهولندا»، وتتناول الاستفادة من التقدم التكنولوجي، وتخصيص الموارد، والتقدم التكنولوجي والصناعي، وتراكم العملات الأجنبية للمدة (1970-2020) لدولتي البرتغال وهولندا، حيث أنهما تعتبران من الاقتصادات الصغيرة في أوروبا. فيرجع سبب استفادة البرتغال من وجودها في الاتحاد الأوروبي لأعمال الاستيراد والتصدير، مما أثر بشكل فعال على الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، واستقبالها وسائل تكنولوجيا قد ساهمت في الاستفادة التنموية والاقتصادية داخلياً - بالرغم من أنها قد عانت من التذبذب في الفترة الأخيرة بسبب عجزها عن المنافسة في الأسواق - بينما استفادت هولندا بشكل أكبر من الصادرات عن الواردات بسبب أنها لم تستفد بشكل كبير بالتعاون مع بعض الدول المساهمة في التقدم التكنولوجي، وإنما اقتصررت وارداتها على البضائع والسلع التي لا تسهم في التنمية البشرية بشكل فعال، ولأنها تعتمد على الفائض التجاري بشكل أكبر من الواردات من الخارج؛ على سبيل المثال،

استفادت البرتغال في عام 2010 من السياحة والسفر بنسبة 42% للاقتصاد، وهولندا بنسبة 11% للسياحة، وهو ما يوضح مدى العمل على الاستفادة من الموارد البشرية والتكنولوجية لديهما؛ إلا أن التجارة قد ارتفعت بالنسبة لهولندا مع الدول النامية بشكل أكبر بعد عقد معاهدة GATT لربطها بعدة نشاطات تجارية.

وتختلف الدراسة الحالية عنها في جوانب التركيز على نطاق أوسع، فتركز على الدول العربية بشكل عام، وفي أن الدول لم تبلغ من النمو الاقتصادي بشكل يتشابه مع دولتي البرتغال وهولندا، وليس لديها ظهير تستند إليه للدعم الاقتصادي الفعال، ويمكن ذلك في الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بمعظم الدول العربية. كما أن التجارة البينية العربية هي محور التركيز بالنسبة للموارد الطبيعية وتنميتها للإسهام في التقدم الاقتصادي للدول العربية، وتحسين توزيع الثروات بينها؛ فلا يشمل التركيز على دول الاتحاد الأوروبي، وإنما يشمل علاقات عربية موحدة مع بقية دول العالم في التنمية واستقبال الكفاءات لتطوير الصناعات والاستفادة من الموارد الطبيعية، وهو ما جانب يتشابه مع المصلحة التي اكتسبتها البرتغال جراء الواردات المفيدة على مستوى تنمية الكفاءات البشرية بالخبرات التكنولوجية والتطويرية.

دراسة (Sofjan, 2016)، بعنوان «Assessing the Economic Impact of Free Trade Agreement on Indonesia»، وتعني «تقدير التأثير الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة على إندونيسيا»، وتتناول تأثير إندونيسيا بالانفتاح التجاري، والليبرالية الاقتصادية على النمو الاقتصادي للاستيراد والتصدير لاتفاقيات التجارة الحرة وتحرير التجارة، حيث أن الباحث قد استنتج أن السياسات التجارية قد أثرت سلباً على الجوانب التجارية، وبالتحديد على مستويات الفقر بشكل كبير على الأرياف مقارنة بالمدن، حيث أن الواردات قد ازدادت بشكل ملحوظ، بينما الصادرات تعتمد على الأسواق العالمية والدول التي تعمل بالشراكة معها؛ بالإضافة إلى الضرائب والرسوم على الواردات، ورسوم الاستيراد، وقد ساهم الانفتاح الاقتصادي على استفادة السكان من البنى التحتية في الطرق والمواصلات بشكل ساهم في التنمية، وتعتمد بشكل أساسي على مدى التنافسية العالمية في المنتجات للتصدير.

وتختلف الدراسة الحالية عنها في أنها تركز بشكل أساسي على التجارة البينية العربية - عوضاً عن دولة واحدة - وفي مجال الاستثمار الأوفر والذي يعتمد على التقدم التكنولوجي وعقد الشراكات الاستراتيجية مع الدول المتقدمة، وذلك للاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل رئيس، والعمل على ضخ الأموال للتنمية الزراعية والطبيعية للدول العربية، والتنمية الاقتصادية للدول العربية الأقل نمواً بشكل خاص. إضافة إلى أنها لا تعتمد فقط على الصادرات والواردات، والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف فقط، وإنما تركز على الدراسة والتحليل لمتطلبات التجارة البينية العربية، وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بتفعيل الاتفاقيات، والشراكات غير المجحفة مع الدول المتقدمة.

مشكلة الدراسة

عانت الدول العربية من تراجع نسبة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر تدني مستوى استثمار الموارد الطبيعية والزراعية بين الدول العربية من أهم المسببات لذلك؛ إضافة إلى أنها قد تأثرت اقتصادياً، وبالتحديد في مواردها الطبيعية جراء الأحداث والصراعات، والكوارث والأزمات الطبيعية، وقد ساهم البشر بشكل مباشر وغير مباشر. فقد اعتمدت معظم الدول العربية على قطاعات معينة للموارد، ومع جهات ودول معينة، دون السعي للتنوع في تعاملاتها لمجالات حديثة وفعالة، فتكون من الأسباب الرئيسة للتنمية المستدامة. وتم الاعتماد بشكل واسع على الواردات من الدول غير العربية، وهو ما قلل من الاعتماد على التجارة البينية العربية للزراعة، وبالتالي تأثرت الجوانب التجارية مع سبل الدراسات والتطوير للثقافة الزراعية المستدامة العائدة بالنفع على التجارة العربية.

أهمية الدراسة

تعتبر تنمية استثمار الموارد الطبيعية للدول العربية من أهم السبل لتحقيق التنمية المستدامة، وبالأخص التركيز على السبل المستدامة والحديثة لبلوغ درجات عليا في المجال الزراعي، فتعمل على تحقيق التقدم، وتوفير الموارد والأموال لخدمة التنمية الزراعية للدول العربية، والسعي للتقدم في المجالات وتحويل الموازنة إلى أمور أكثر فاعلية، وتكلفة معقولة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة إلى السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثير تنمية التجارة البينية العربية للزراعة بالأوضاع الداخلية في الدول العربية؟

لغرض الإجابة على السؤال الرئيس، يتعين الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تنمية التجارة البينية العربية بالالتزام بالاتفاقيات العربية والدولية للموارد الزراعية؟
- ما دور المنظمات العربية في توفير دراسات قيمة لرسم الخطط للتجارة البينية للموارد العربية وفق الأوضاع الداخلية؟
- ما مدى تحقيق التجارة البينية العربية للزراعة في التنمية المبنية على الأوضاع الداخلية؟

فروض الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة، ينبغي الاعتماد على الفروض الآتية:

- الفرض الأول: الاعتماد بشكل أكبر على الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية في تقوية التجارة البينية العربية بكافة المجالات للموارد الطبيعية.
- الفرض الثاني: استخدام التقانات الحديثة في تنمية الموارد الطبيعية العربية بالاقتصاد المشترك، وتحقيق مكاسب اقتصادية تعاونية منها.
- الفرض الثالث: تقوية الروابط العربية بكافة المجالات عبر التعاون الاقتصادي، وتجنب الاختلافات السياسية.
- الفرض الرابع: توفير دراسات تقوية الدول العربية الأقل نمواً لتحقيق التنمية في التجارة البينية العربية.
- الفرض الخامس: تعزيز سبل التعاون الدولي مع الدول العربية عبر مساندة تحقيق التكامل الاقتصادي، ومساندة الدول ذات الثروة بالموارد اللازمة.

المنهجية

تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة الجوانب المتعلقة بالتنمية للموارد الطبيعية بين الدول العربية، وفق المعلومات السابقة.

أدوات الدراسة

التقارير، والبحوث والدراسات الصادرة عن الجهات العربية والدولية، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه السابقة، وذات العلاقة بموضوع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية.

حدود الدراسة

تعتمد حدود الدراسة على تناول التجارة البينية العربية في إطار الاتفاقيات العربية كونها ثابتة وتؤثر في مجال التنمية كمتغير في عملية الدراسة، وقد اعتمد الباحث على تحليل البيانات التي توفرت في عدة مصادر رسمية وأبحاث علمية، بالرغم من أنه لم تتوفر معلومات بشكل مفصل حول الدراسة الميدانية للدول العربية في التجارة البينية للموارد الطبيعية، ولم توجد سبل التكنولوجيا الحديثة للتغطية والفاعلية لمجال التنمية.

وبذلك تم اعتماد المصادر الثانوية كوسائل للاعتماد عليها في البحث العلمي، وذلك بتحليلها بعمق، ولم يتم الاعتماد على جمع المعلومات الأولية لاحتياجها جداً مضاعفاً، بالإضافة لندرة الوسائل المتوفرة للباحث في العمل الميداني، والتي تعتبر من القيود التي واجهها في الدراسة بالنسبة لتغطية ما يختص بالموارد الطبيعية في الدول العربية.

التعريفات

التكامل الاقتصادي: «اتفاق بين مجموعة دول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها والتنسيق بين سياستها الاقتصادية» (حسين، 2011: 91). التجارة العربية البينية: ترى هالة أحمد الأمين (2005) أن «تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت لتحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عدداً من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية». التنمية: «عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف للرفق بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية» (أبو النصر ومحمد، 2017: 66).

1- اهتمام الدول العربية في سياسات استثمار الموارد الطبيعية

تعمل الدول العربية على تنمية استثماراتها بما يضمن الإبقاء على النمو في مجالات متنوعة، فلتجأ إلى العمل ضمن منظومة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الأخرى، فقد تنوعت سبل التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح، بحسب ظروف كل دولة. وتعتبر «المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة» من قبل الأمم المتحدة (2001) من أبرز سبل الالتزامات الإقليمية والدولية، فهي تربط بين اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وذلك للاستخدام المستدام والنافع للموارد الوراثية للأغذية والزراعة على نهج استكشاف الموارد الوراثية والزراعية، وتوفير والأبحاث، وحفظ الحقوق للدول الأطراف وفق الآليات المالية والتمويلية والمؤسسية الدولية. وعلى إثرها تعمل الدول العربية على الالتزام بما ورد بها لتحقيق مكاسب في مجال الزراعة التقني، واكتساب الدعم الإقليمي والدولي المادي - المتمثل في التمويل والمساعدات - والدعم المعنوي - المتمثل في البحوث والدراسات الاختصاصية للمنطقة العربية، ومنها تسعى للعمل في تنمية الموارد الطبيعية.

لذلك عملت الدول العربية على تجسيد الاهتمام بالموارد الطبيعية - وبالأخص الزراعية - من خلال «الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها» من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لجامعة الدول العربية (2015)، لصون وحفظ الحقوق العربية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، والقيام بالبحوث والدراسات والمشاريع التنموية العربية، وتجنب العمل غير المقنن، وغير المنظم. كما تلتزم الدول العربية بعدة معاهدات واتفاقيات والتزامات للتنمية لمواردها الطبيعية لتحقيق الحد الأقصى من الاستثمار حسب الخطط الاستراتيجية العربية والدولية، ولكنها لطالما احتاجت إلى مزيد من العمل، وتوفير الدعم للإسهام في التوصل للنتائج المرجوة.

2- مدى فاعلية التجارة البينية العربية للمجال الزراعي

على الرغم من توفر التزامات وآليات عربية ودولية لتنظيم العملية التنموية للموارد في المنطقة العربية، إلا أن الدول العربية لم تتمكن من الوصول لنتائج مرجوة، بسبب وجود عوائق بشرية، وأخرى خارجة من الإرادة وبفعل الطبيعة؛ فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية من نحو 3.2% في عام 2015 إلى نحو 1.7% في عام 2017، وبالتحديد بسبب الصراعات الداخلية، والتغيرات الإقليمية العامة؛ وتتصل الجوانب الاقتصادية في الدول العربية، فتمثل الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية نحو 14% من المساحة الإجمالية، وقد تم زراعة نحو 36% منها لعام 2015؛ إضافة إلى أن العجز في الميزان التجاري العربي قد بلغ انخفاضاً من نحو 65.9 مليار دولار في عام 2014 إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2015 (صندوق النقد العربي، 2017).

وترجع الأسباب لعدم توفر التقنيات والبرامج الحديثة لتنمية إنتاجية المحاصيل الزراعية، والرعاية الحيوانية التي تستوجب الاهتمام بشكل فاعل للموارد الطبيعية، والزراعية على الوجه الخصوص، فتعتبر الصراعات من الأمور المدمرة للبيئة والموارد الطبيعية للدول العربية، فبلغ انخفاض مساحات محاصيل الأراضي المزروعة في سوريا بين 30%-40% منذ عام 2011، وهو الذي بدوره أدى إلى عرقلة الاتفاقيات العربية؛ حيث أن عملية استصلاح الأراضي، والإتيان بموارد حديثة للتصنيع، وتوفير بيئة آمنة للقوى البشرية للعمل على استثمار الموارد، ودمج الدعم الحكومي العربية

بصفة عامة للعملية التنموية، وإبراز الإشكالات المعضلة أمام الدول العربية، لوضع آليات جديدة للتعامل مع الظروف في الدول العربية بشكل عام (سعد الدين، 2017).

لذلك يرى الباحث أن العلاقات العربية تعتمد بشكل كبير على الظروف المحيطة بها، وتتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وينعكس ذلك على الشعوب وسبل معيشتها، فيتعين على الدول إيجاد طرق مختلفة تعتمد على التمويل والمساعدات والاستثمارات بطرق منظمة تسهم في التنمية البينية للدول العربية، وللعمل على خطط. فالعلاقات العربية تبني على أسس العلاقات العربية المبنية على العمل المشترك وفق الأسس التي تم إدراجها ضمن ميثاق جامعة الدول العربية (1945)، سيما وأن الأعراف والدين من الروابط الفاعلة، والتي تسهم بشكل كبير فلسفياً للتقارب والتنمية للإسهام في التعاون الاستراتيجي لاستثمار الموارد، ولكن التكتاف وتقديم العون الإنمائي للنهوض بالاقتصادات العربية من الأسس لتقوية العلاقات العربية.

3- تحقيق التنمية الحديثة من قبل الدول العربية للموارد الطبيعية عبر الاتفاقيات والمعاهدات

تراجعت نسبة الصادرات العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية بنحو 11.1% في المدة (2012-2016)، بالرغم من أنها تستحوذ على الحصة الأكبر من التجمعات العربية، وقد شكلت السلع الزراعية نسبة 19.8% من الصادرات العربية، ونحو 21.2% من الواردات العربية لعام 2016 (صندوق النقد العربي، 2017). لهذا عملت الدول العربية على عدة استراتيجيات وخطط للتنمية الزراعية، مثل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017 - 2021)، والذي يعمل على جذب الاستثمارات للأراضي الجديدة، وتطوير الخدمات الآلية، ومقاومة الإجهاد البيئي، والقيام بمشروعات بحوث الزراعة والصحراء بما يصب في تحسين الإنتاجية الزراعية العربية؛ وبالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية والخطط التطويرية.

لذلك تسعى الدول العربية لاتخاذ آليات التكامل الاقتصادي، لتعول على الوفاق والعمل المشترك لتنمية التجارة البينية للموارد الطبيعية، بدلاً من الاعتماد بشكل منغلق اقتصادياً؛ فالترابط في الأهداف والاستراتيجيات يمهّد لتسهيل الوصول إليها، ليشمل إلغاء القيود الجمركية، وزيادة معدلات الاستثمار، وإلغاء سياسات التمييز الاقتصادي، وزيادة معدل التبادل التجاري، وتنوع السلع، وفقاً للإرادة السياسية التي تتمتع بها الدول العربية لاتخاذ الإجراءات الملزمة (بوضيف، 2017).

يعتقد الباحث أن تحديد الأولويات السياسية من شأنه أن يمد الدول العربية بالآليات لرسم خريطة التنمية العربية لاستثمار الموارد بشكل أكبر، ويصب في مصلحة الجهود للتعاون الإقليمي والدولي في توفير الخبرات والمساعدات اللوجستية للنهوض بالاقتصاد العربي، والتمهيد لتوفير بيئة مناسبة للأمن والاستقرار، والذي من شأنه أن يطور العملية الاستثمارية للموارد الطبيعية العربية.

ولكن التجارة البينية العربية إجمالاً قد انخفضت في المدة (2012-2016) بنسبة 0.1% بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي (2017)، بعد أن كانت في ارتفاع للمدة (2006-2009) بنسبة 10.1%؛ وبما يخص الصادرات والواردات للسلع الزراعية، فقد بلغت ارتفاعاً في الصادرات بنحو 2%، وذلك بنسبة 3.3% للواردات للمدة (2006-2010)، فبعض الدول العربية التي تعاني من الحروب والصراعات قد حققت آنذاك في المدة ذاتها ارتفاعاً في صادراتها للدول العربية، كسوريا بنسبة 45.1%، واليمن بنسبة 16.5% (صندوق النقد العربي، 2011). وقد شكلت التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير نسبة 8.7% لمنتجات الخضروات، بينما بلغت نسبة 1.4% لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المدة (2013-2016) (صندوق النقد العربي، 2017). وتم تشكيل «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» لعام 1997، لتكون إحدى السبل لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتتمثل في توحيد الأسواق العربية، والحفاظ على العملية التنموية، وتشكيل آليات الاستثمار والتجارة وتشجيعها، والإزالة بشكل تدريجي للقيود الجمركية والرسوم (حسين، 2011).

تمكنت بعض الجهات العربية من العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للإسهام في التنمية العربية، وتطوير وتحديث البنى التحتية، وتنفيذ المشاريع العربية وفق الخطط الاستراتيجية؛ وتشمل المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» في برامج تطوير المناطق المطرية والجافة والنخيل، والمحافظة على التنوع الحيوي،

وغيرها من المشاريع التي بلغت 47 مشروعاً حتى عام 2016، بحسب التقرير الفني السنوي للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» (2016).

ولكن الأرقام والنتائج لا تزال تحتاج إلى المزيد من الاهتمام وفق الظروف الداخلية المحيطة بالدول العربية حسب ما يرى الباحث، فالصراعات والحروب تعرقل العملية التنموية لدى الدول، وتجعل الإدارة تنكمش حول إدارة المخاطر والكوارث باستخدام الوسائل الطارئة، واستقبال المساعدات الإنسانية، عوضاً عن أن التجارة البينية العربية للمواد الزراعية تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية-مثل النزوح وتدمير البنى التحتية- بشكل خاص منذ عام 2011؛ وكذلك تردى الأحوال السياسية في دول عربية لم ترى الأمن والاستقرار، فأثر ذلك على الموازنة العامة والدين العام الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى أن بعض الدول العربية قد وضعت عراقيل أمام الدول الأخرى للعمل وفق منظومة عربية، فلجأت إلى مصالحتها السياسية على حساب التنمية العربية، وتعتبر الأزمة اليمنية من أبرز تلك الأمثلة، حيث أن دول التحالف العربي قد ساهمت في تقديم المساعدات، والتعاون مع الحكومة اليمنية الشرعية للتجارة في عدة موارد، قبل أن تندلع الأزمة، وتتأثر التجارة البينية للموارد الطبيعية؛ بالتالي تلجأ العديد من الدول إلى عقد شراكات تسهم في سد العجز، وإيجاد جهات بديلة للاستثمار والتجارة البينية.

4- السعي لتجاوز وحل معوقات التجارة البينية الزراعية للدول العربية

وتعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2013) من المنظمات العربية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ورفع الكفاءة، وتسهيل التبادل التجاري، والإشراف على برامج مواجهة أزمات الغذاء والمشاريع، والهوض بمستويات المعيشة للعاملين في قطاع الزراعة، بواسطة البحوث والدراسات، وتبادل الخبرات؛ وقد عملت على عدة مشاريع لتنمية التجارة البينية العربية للإسهام في العلاقات التجارية. إلا أن بعض الدول احتاجت لدعم في استغلال الأراضي الزراعية، مثل بلوغ الأراضي الزراعية غير المستغلة في السودان نحو 44796.36 ألف هكتار، وفي الصومال بنحو 42625 ألف هكتار، بحسب الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2018)؛ كما أنه من أبرز المعوقات الداخلية في بعض الدول العربية، والسودان بشكل خاص الأزمة الداخلية التي تمر بها من سوء الأحوال الاقتصادية، والحاجة إلى التنوع الاقتصادي، وتطبيق الشفافية، وهو ما وعدت به الحكومة المتظاهرين منذ نهاية عام 2018 (جريدة الشرق الأوسط، 2018).

ولهذا تعرقل الأزمات الداخلية عملية التجارة البينية، وتعتبر مسبباتها الأساسية تعاطي الحكومات مع الأوضاع الداخلية، مما يجعل سلم الأولويات يتغير ويتأثر، وهو ما تسعى إليه الدول العربية إلى حفظ الأمن والاستقرار مع الدول الأخرى، والسعي لحل الأزمات بالطرق السلمية، فلجأت العديد من الحكومات للوقوف إلى جانب السودان للوصول إلى حلول ترضي الأطراف، مما يسهم في تطوير الأولويات، والسعي لتحقيق الأهداف الإقليمية والدولية لاتخاذ طرق تسهل العملية التنموية للتجارة البينية للموارد الزراعية والطبيعية؛ فالفرص لا تزال متاحة أمام الدول العربية للاستثمار الزراعي، حيث لا تتعدى الأراضي الزراعية المستغلة فيها نسبة 5% (المزروعي، 2017).

ومن المهم العمل على سياسات التقارب بين الدول العربية، وتجاوز الخلافات السياسية والأيدولوجية في المجال التجاري والتنموي، وإزالة القيود الإدارية والجمركية بشكل فاعل، وتشجيع الاندماج بشكل أكبر بين الدول العربية في المجال الزراعي باستخدام التقنيات الحديثة بالتعاون للعمل المشترك (حسين، 2017).

كما أن تجاوز بعض الالتزامات بسبب الأوضاع الداخلية لبعض الدول العربية قد أدى إلى النظر للاستثمار والتجارة البينية مع دول أخرى تحفظ المصالح وتحقق التنمية مع شركاء جدد لبعض الدول العربية، ومن أهمها التجارة البينية مع الصين، فتعمل الدول العربية وفق طابع ريعي غير منتج، وهو ما يستدعي تنوع قاعدة الإنتاج وتوفير عملية تصنيعية ذات وتيرة أسرع وأكثر فاعلية، وهو ما توفره الصين لتفادي تقلبات الأسواق العالمية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل مبادرات طريق الحرير البحري، والحزام الاقتصادي لطريق الحرير؛ فقد بلغ التبادل التجاري بين الصين والدول العربية أكثر من 200 مليار دولار (لونج، 2016).

يرى الباحث أن العلاقات الاقتصادية العربية مع الشريك الصيني مفيدة للاقتصاد العربي بشكل كبير، إذا ما اقترنت بتطوير الصناعات العربية التي تستخدم الموارد الطبيعية - ومنها الزراعية بشكل كبير، وذلك للعمل على تفعيل الاتفاقيات العربية للتجارة البينية، والتسهيلات بعد بلوغ الدول التنمية التي تسمح لها للتركيز بشكل أكبر على عوامل التطوير الاقتصادي العربية. علاوة على أن الدول الغنية تسعى للاستثمار الزراعي في الدول النامية، وذات العمالة غير المكلفة -مقارنة بالعمالة في البلدان الغنية-، ولوجود المناخ المناسب للزراعة، وسد الاحتياجات الغذائية بما يضمن عد التآثر بتذبذبات الأسعار العالمية، ومنها بعض الدول العربية التي تسعى لخلق وظائف لتشغيل الأيدي العاملة، وإشراك القطاعات العامة والخاصة في الشراكات الاقتصادية، والاستفادة من الخبرات، واستخراج الثروات بالتقنيات الإدارة والتكنولوجية الحديثة، وهو ما يصب في مصلحة الدول العربية للعمل المشترك، والتبادل التجاري البيني بالنسبة للدول العربية، والشركاء الدوليين (نور الدين، 2018).

الاستنتاجات

- عملت الدول العربية على صياغة اتفاقيات ومعاهدات للعمل على العمل التشاركي الاقتصادي.
- تأثرت الدول العربية من الأحداث الإقليمية والدولية التي ساهمت في التغييرات الجيوسياسية.
- سوء التخطيط والإدارة عند بعض الدول في فترات معينة قد أسهم في تعطيل التنمية.
- لم يتم العمل بشكل فعال للدول العربية في التجارة البينية على مدى سنوات من خلال البرامج والاتفاقيات الدولية المساندة.
- أثر عامل تباين الرؤى بين مختلف الدول العربية إلى خلخلة الموازين التجارية البينية، مما أدى إلى التعاون مع قوى خارجية أخرى.
- فضلت العديد من الدول العربية التعاون مع دول خارجية بشكل ثنائي، على أن يتم التعاون مع الدول العربية.

النتائج

- لم تقم الدول العربية بتفعيل المعاهدات والاتفاقيات بشكل فاعل وضامن للتعاون التجاري، واستثمار الموارد الطبيعية، بافتقارها للتطبيق.
- ألفت الأحداث الإقليمية والدولية بظلالها على مسيرة التنمية - والتبادل التجاري البيني - في الدول العربية، وذلك للقيام بتعطيل عدة محاور، والتركيز على إدارة المخاطر والكوارث، والابتعاد عن التنمية الاقتصادية.
- تأثرت بعض الدول بسبب الإدارة غير الفاعلة، والتي تفتقر للتطوير والحوكمة، والتعاون مع الدول العربية بسبب الانطوائية، وتغليب المصالح غير المفيدة للدول العربية ككل.
- لم تعمل الدول العربية بشكل موحد مع الدول الأخرى على المستوى الدولي ضمن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تصب في ترسيخ العلاقات الدولية، وتسهم في العملية التنموية.
- أدت الاختلافات السياسية بين الدول العربية في وقف التجارة البينية، وتغير خارطة التحالفات الدولية؛ مما أدى إلى تعطيل العمل التشاركي في إطار عربي مشترك.
- تغليب الأجندات السياسية والاقتصادية لبعض الدول العربية على حساب الصالح العربي العام، وهو ما أدى إلى تفضيل التعاون الاقتصادي والتجارة البينية مع الدول الكبرى على حساب موارد الدول العربية.

مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت النتائج احتياج الدول العربية بشكل رئيس للبحوث والدراسات العلمية والعملية الحديثة لما يتطابق مع التطور العملي الدولي، وهو ما يسهم في التطور والتقدم النوعي في مجالات الاستفادة من الموارد الطبيعية، واستثمارها في التجارة البينية العربية بحسب احتياج كل دولة؛ فلم يتم توجيه التركيز من قبل أعضاء جامعة الدول العربية إلى تفعيل المعاهدات والاتفاقيات العربية تحت مظلة عربية جامعة في وجهات النظر، ومستمرة على البعد الاستراتيجي، عوضاً عن إعطاء الدول العربية الأولوية في التجارة البينية. فالخلافات السياسية بين بعض الدول العربية تؤثر على

سائر الدول بالسلب، حيث أنها لم تسهم في الاستفادة من السبل الاستثمارية، وبالتالي أدت إلى عرقلة التنمية في الدول العربية الأقل نمواً؛ بالإضافة إلى الأحداث الإقليمية والدولية التي لم تستطع الدول العربية تجاوزها، فهي تحتاج إلى تنسيق أكبر مع الدول الأخرى لتجاوزها والتركيز على الجانب التنموي.

كذلك تعتمد الجوانب التنموية على الإطار السياسي للدول العربية، وهو ما يتطلب اختيار سياسات اقتصادية متطابقة للإسهام في تنمية الموارد الزراعية والطبيعية للتجارة البينية العربية كخطوة أولية بعد تبادل الخبرات مع الدول المتقدمة، وبعد ذلك يبدأ العمل على تقوية الاستيراد والتصدير لتقوية الاقتصاد العربي.

التوصيات

- التركيز على الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية، من خلال التفعيل والتنقيح والتطوير.
- السعي بجهود أكثر فاعلية وتعاونية بين الدول العربية لحل الخلافات، والعمل على إبعاد الخلافات السياسية بأكبر صورة ممكنة عن الجوانب التجارية البينية للمصلحة العربية العامة، وإلزام بعض الدول العربية على وقف مسببات عرقلة التنمية الاقتصادية.
- المشاركة الفعالة والمنتجة بين الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارة البينية عبر الحوكمة والتدقيق بواسطة اللجان العربية للعمل المشترك للتطوير والتنمية.
- العمل بمجهودات أكبر للحد من مخاطر الظروف الإقليمية والدولية التي تعرقل التنمية، سواء بالجهود العربية، أو التعاون مع الدول الأخرى.
- السعي للعمل بشكل موحد بين الدول العربية للتجارة البينية عبر برامج ودراسات مستحدثة، والمشاركة بطرق متعددة الأطراف مع بقية الدول العالم، مما يسهم في توحيد الجهود الاقتصادية، وتقوية التجارة العربية البينية بشكل أكبر.

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو النصر، مدحت؛ وياسمين مدحت. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها - أبعادها - مؤشراتها*. (ص. 62). القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أبو جامع، نسيم حسن. (2010). *التجارة العربية البيئية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: الحالة الفلسطينية*. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية. 12 (1). ص ص 941-970. غزة: جامعة الأزهر.
- الأمين، هالة أحمد. (2005). *التجارة العربية البيئية*. سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية: التقرير التاسع.
- المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة. (2016). *التقرير الفني السنوي*. دمشق: المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- المزروعى، محمد بن عبيد. (2017). 16% مساهمة الإمارات في «العربية للاستثمار والإنماء الزراعي»، 06 نوفمبر 2017. *جريدة البيان* 18 فبراير 2019، 20:42. <https://www.albayan.ae/economy/discussion/2017-11-06-13090820-06-11>.
- المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2001). *المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة*. متاح من <http://www.fao.org/3/a-i0510a.pdf>. 17 فبراير 2019، 20:28.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2013). *الاتفاقية المعدلة لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية*. متاح من <http://www.aoad.org/AOAD-Initiation.pdf>. 18 فبراير 2019، 19:27.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). *الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها*. متاح من http://www.aoad.org/arab_Conv_PGR2018.pdf. 17 فبراير 2019، 20:50.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية*. المجلد 37. متاح من <http://www.aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm>. 18 فبراير 2019، 19:25.
- بوضياف، ياسين. (2017). *انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري*. جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- جامعة الدول العربية. (1945). *ميثاق جامعة الدول العربية*. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- جريدة الشرق الأوسط. (2018). *مظاهرات حاشدة في «مسيرة القصر» تشل الحركة وسط الخرطوم، جريدة الشرق الأوسط، 26 ديسمبر 2018، العدد (14638)*.
- حسين، عبد الرزاق حمد. (2011). «التجارة العربية البيئية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي»، *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*. 1(1). كركوك، العراق: جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- سعد الدين، أحمد. (2017). *الحرب السورية والزراعة: حساب التكاليف*. متاح من شبكة جيرون الإعلامية <https://geiroom.net/archives/81434>. 17 فبراير 2019، 21:49.
- صندوق النقد العربي. (2011). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2017). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

- لونغ، دينغ. (2016). «الصين والعالم العربي: نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق»، *جريدة الشرق الأوسط*، 15 مايو 2016، العدد (13683).
- ماجد، أحمد (محرر). (2017). *تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*. متاح من:
<http://www.economy.gov.ae/EconomicalReports/دولة%الإمارات%العربية%2020%تجارة%2020%البحرة%2020%الأعضاء%2020%بمنطقة%2020%التجارة%2020%الحرة%2020%العربية%2020%الكبرى.pdf5>
يونيو 2018، 05:44. وزارة الاقتصاد: الإمارات العربية المتحدة.
- نور الدين، عبد الحكيم. (2018). «خبير الاقتصاد الزراعي: الشركات العالمية تتحكم في حركة تجارة الأغذية.. والمياه كلمة السر»، *صحيفة الوطن*، 02 سبتمبر 2018، العدد (2317).

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Antunes, António Jorge Soares Jesus. (2012). *The Effects of International Trade on Economic Growth: An Empirical Comparison between Portugal and the Netherlands*. ISCTE Business School, Lisbon University Institute, Portugal.
- Sofjan, Muhammad. (2016). *Assessing the Economic Impact of Free Trade Agreement on Indonesia*. Université de Bordeaux, France.

Effectivity of Intra-Arab Trade of Natural Resources in Achieving Development

Mohammad Khaled Bin Zayed Alfalasi

Freelance Researcher

Civil Engineer

Islamic Affairs and Charitable Activities in Dubai

United Arab Emirates

Abstract

Arab States had many opportunities and efforts to improve cooperation through agreements, treaties, and decisions made in different fields of intra-Arab trade, in order to connect in a common market later.

Internal and external conditions had a crucial effect in creating and activating agreements on areas of development –especially in the least developed Arab countries-, in economic, social, cultural, and environmental aspects; hence, achieving development within economic integration in trade.

Therefore, Arab states were keen to sign agreements and commitments based on bilateral and multi-lateral agreements with non-Arab states, while development could have been much better for their interest, if better solutions were founded to resolve conflicts in internal conditions and instability, and contract and diversions in goals which had to be mutually inclusive, and in need for cooperation and common action in seeking development within certain strategic visions and goals.

Keywords: *Development – Intra-Arab Trade – Economic Integration – Trade – Internal Conditions – Common Action*